

مادة محاسبة شركات ٢

الفرقة الثانية

كلية التجارة – جامعة دمياط



الفصل الثالث

المحاسبة عن السندات



العناصر الرئيسية

- أولا : مفهوم السندات.
- ثانيا : أنواع السندات.
- ثالثا : أوجه الاختلاف بين الأسهم والسندات.
- رابعا : المحاسبة عن إصدار السندات.
- خامسا : المحاسبة عن فائدة السندات.
- سادسا : المحاسبة عن رد السندات.
- سابعا : المعالجة المحاسبية لعلاوة الإصدار وخضم الرد.
- ثامنا : المعالجة المحاسبية لخضم الإصدار وعلاوة الرد.



مثال ٥ :- في ١ / ١٠ / ٢٠١٨ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ٢٠٠٠ سند بقيمة أسمية ١٠٠٠ جنية للسند بسعر فائدة ١٢ % ، على أن تسدد الفائدة في ١ / ١٠ من كل عام مع العلم بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ / ١٢ من كل عام.

وقد عهدت الشركة إلى أحد البنوك بصرف الفوائد لأصحابها في ١ / ١٠ / ٢٠١٩ ، وقد ورد إخطار للشركة من البنك في ١٥ / ١١ / ٢٠١٩ يفيد أنه صرف كل الفوائد المستحقة لأصحابها.

المطلوب :- إجراء قيود اليومية اللازمة في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٨ ، ١ / ١٠ / ٢٠١٩ ، ١٥ / ١١ / ٢٠١٩ ، ٣١ / ١٢ / ٢٠١٩ .



الحل

في الكتاب صفحة ١٣٧-١٣٨



سادسا: المحاسبة عن رد السندات



يمكن للشركة أن ترد قرض السندات في موعد الاستحقاق المحدد بالقيمة الاسمية ، أو بقيمة تزيد عنها (بعلاوة رد) أو بقيمة أقل منها (بخصم رد) ، وذلك في ضوء معدل الفائدة على السند ومعدل الفائدة السائد في السوق ، وذلك كما في الحالات الثلاث التالية :

الحالة الأولى : رد السندات بالقيمة الاسمية.

ترد الشركة السندات بالقيمة الاسمية إذا كان سعر فائدتها عند الإصدار مساوياً لسعر فائدة الاستثمارات المشابهة في السوق ، والرد قد يحدث إما دفعة واحدة أو ترد السندات (أو تستهلك) على دفعات ، فإذا تم الرد دفعة واحدة تكون المعالجة المحاسبية كما يلي:



- عند اتخاذ قرار الرد.

من حـ/ قرض السندات	xxx	xxx
إلى حـ/ حملة السندات	xxx	
تعليق قيمة قرض السندات لحملة السندات		

- تقوم الشركة بتحويل المبلغ الذى سيدفع لحملة السندات إلى حساب خاص بأحد البنوك ليتولى الصرف :

من حـ/ البنك - رد سندات	xxx	xxx
إلى حـ/ البنك - جارى	xxx	

- عند استلام الشركة إخطار من البنك يفيد الصرف لحملة السندات :

من حـ/ حملة السندات	xxx	xxx
إلى حـ/ البنك - رد سندات	xxx	



• وإذا حدث أن صرف حملة السندات كافة المستحق لهم ، فلن يكون هناك أى رصيد فى (حـ / البنك – رد سندات) أو فى (حـ / حملة السندات) ، أما إذا تبقّت بعض المبالغ دون صرف فسوف يظهر رصيد فى كل من الحسابين وكلاهما يساوى الآخر ويمثل المبالغ التى لم تصرف بعد ، ويظهر رصيد (حـ / البنك – رد سندات) فى الميزانية ضمن الأصول المتداولة ، أما رصيد (حـ / حملة السندات) فيظهر فى الميزانية ضمن الالتزامات المتداولة .

• وإذا تم رد السندات على دفعات فتجرى نفس القيود السابقة ولكن بقيمة المبلغ المسدد فقط فى كل دفعة .



الحالة الثانية : رد السندات بعلاوة رد .

ترد السندات بقيمة تزيد عن القيمة الاسمية (أى بعلاوة رد) إذا كان سعر فائدتها فى تاريخ الإصدار أقل من سعر فائدة الاستثمارات المشابهة فى السوق ، وهذه الزيادة تعوض حملة السندات عن نقص الفائدة التى حصلوا عليها مقارنةً بالسعر السوقي ، وهى بذلك تتشابه مع خصم إصدار السندات .

ولا تختلف المعالجة المحاسبية لرد السندات فى هذه الحالة عن الرد بالقيمة الاسمية سوى فى توجيه مبلغ العلاوة إلى حساب علاوة رد السندات وذلك كما يلى:



- عند اتخاذ قرار الرد يسجل المبلغ شاملاً العلاوة بالقيد التالى:

من مذكورين		
ح/ قرض السندات		xxx
ح/ علاوة رد السندات		xxx
إلى ح/ حملة السندات	xxx	

وتستكمل باقى القيود كما فى الحالة الأولى وهى
رد السندات بالقيمة الاسمية



الحالة الثالثة: رد السندات بخصم رد .

ترد السندات بقيمة تقل عن القيمة الاسمية (أى بخصم رد) إذا كان سعر فائدتها فى تاريخ الإصدار أعلى من سعر فائدة الاستثمارات المشابهة فى السوق ، وهذا النقص يعوض الشركة عن زيادة الفائدة التى دفعتها لحملة السندات عما هو سائد فى السوق ، وهى بذلك تتشابه مع علاوة إصدار السندات .

ولا تختلف المعالجة المحاسبية لرد السندات فى هذه الحالة عن الرد بالقيمة الاسمية سوى فى توجيه مبلغ الخصم إلى حساب خصم رد السندات وذلك كما يلى:



- عند اتخاذ قرار الرد يسجل المبلغ بعد خصم رد السندات بالقيود
التالى:

من حـ/ قرض السندات		xxx
إلى مذكورين		
حـ/ حملة السندات	xxx	
حـ/ خصم رد السندات	xxx	

وتستكمل باقى القيود كما فى الحالة الأولى وهى
رد السندات بالقيمة الاسمية.



مثال ٦: قامت إحدى الشركات المساهمة بإصدار ١٠٠٠ سند ١٠% بسعر ٢٠٠٠ جنية للسند ترد دفعة واحدة بعد خمس سنوات ، وفي نهاية الفترة قامت الشركة بتحويل المبلغ اللازم للسداد إلى حساب خاص بالبنك ، وقد تسلمت الشركة إخطار من البنك يفيد رد كافة المبالغ المستحقة .

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات رد السندات في كل فرض من الفروض الثلاثة التالية :

- (١) أن سعر الرد للسند ٢٠٠٠ جنية .
- (٢) أن سعر الرد للسند ٢١٠٠ جنية .
- (٣) أن سعر الرد للسند ١٩٢٠ جنية .



الحل

في الكتاب صفحة ١٤١-١٤٣



سابعاً: المعالجة المحاسبية لعلاوة الإصدار وخصم الرد



سبق القول أن السندات تصدر بالقيمة الاسمية مضافاً إليها علاوة لأن سعر فائدتها أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق للاستثمارات المشابهة ، ويعنى ذلك أن الشركة تتحمل في هذه الحالة فائدة أكبر مما يجب ، لكن يعوضها العلاوة التي حصلت عليها ، أى أن العلاوة تمثل مقابل الفائدة الإضافية التي تقدم لحملة السندات ، لذلك كان من المنطقي أن تعالج هذه العلاوة محاسبياً بخصمها من فوائد السندات ، وبالتالي فإنها توزع على سنوات القرض حسب استفادة كل منها من هذا القرض ويتم خصم الجزء الذى يخص سنة معينة من فائدة السندات لهذه السنة.



ويؤدى ذلك إلى أن تظهر الفائدة فى حساب
الأرباح والخسائر بما يعادل تقريباً القيمة السوقية
لها ، وبالتالى يتحمل الحساب بالعبء الحقيقى
للفائدة ، ويمكن أن يتحقق ذلك بإتباع أحد
أسلوبين:



الأسلوب الأول : تخفيض الفائدة مباشرة بقسط إهلاك العلاوة.

فإذا فرضنا أن الفائدة المستحقة لحملة السندات عن الفترة ١٥٠٠٠٠ جنية وأن نصيب هذه الفترة من العلاوة يبلغ ٩٠٠٠٠ جنية ، فتجرى القيود التالية لإقفال فوائد السندات فى نهاية السنة:

رقم القيد	بيان	دائن	مدين
١	من ح/ علاوة إصدار السندات إلى ح/ فائدة السندات إقفال نصيب السنة من العلاوة فى حساب الفائدة	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
٢	من ح/ الأرباح والخسائر إلى ح/ فائدة السندات تحميل باقى الفوائد على حساب الأرباح والخسائر	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠

وتظهر الفائدة بالعبء الحقيقى لها فى حساب الأرباح والخسائر وهو ٦٠٠٠٠ جنية فى الجانب المدين .



الأسلوب الثانى: التخفيض غير المباشر للفائدة.

طبقاً لهذا الأسلوب يتم إقفال الفائدة الخاصة بالسنة بالكامل فى حساب الأرباح والخسائر كمصروف فى الجانب المدين ، وإقفال نصيب السنة من العلاوة فى حساب الأرباح والخسائر كإيراد فى الجانب الدائن ، وباستخدام نفس البيانات السابقة وطبقاً لهذا الأسلوب تجرى القيود كما يلى:

رقم القيد	بيان	دائن	مدين
١	من ح/ علاوة إصدار السندات إلى ح/ الأرباح والخسائر إقفال نصيب السنة من العلاوة فى حساب الأرباح والخسائر	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
٢	من ح/ الأرباح والخسائر إلى ح/ فائدة السندات إقفال الفوائد على حساب الأرباح والخسائر	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠



ويعتبر الأسلوب الثانى هو الأفضل لأنه يعطى معلومات أكثر لقارئ القوائم المالية فيما يتعلق بالفائدة المستحقة لحملة السندات ومقدار إهلاك العلاوة ، ومن يريد أن يعرف العبء الحقيقى للفائدة عليه فقط أن يطرح الرقمين من بعضهما .

ومن ناحية المركز المالى فإن رصيد العلاوة الذى يتناقص سنوياً بمقدار الإهلاك يظهر مضافاً إلى قرض السندات على أساس أن المجموع يمثل الالتزام الحقيقى للشركة تجاه حملة السندات كما سبق ذكره فى جزء سابق من هذا الفصل.



وتبقى مشكلة واحدة وهى كيفية تحديد قسط
إهلاك العلاوة ، والقاعدة العامة فى هذا الصدد أن
يتناسب قسط الإهلاك مع درجة استفادة الفترة
المالية من قرض السندات ، وتختلف هذه
الاستفادة بحسب طريقة رد السندات من حيث
كونها ترد دفعة واحدة فى نهاية عمر السندات أو
ترد على أقساط ، وذلك كما يلى:



الطريقة الأول: رد السندات دفعة واحدة فى نهاية عمر السندات.

طبقاً لهذه الطريقة تكون استفاضة كل فترة متساوية إذا أنفقت السنة المالية للشركة مع سنة القرض (أى تاريخ سداد الفوائد) ، فإذا كان قرض السندات مليون جنية تم إصدارها فى ١ / ١ / ٢٠١٥ بعلاوة إصدار قدرها ١٠٠٠٠٠ جنية ، وتسدد الفائدة فى ١٢ / ٣١ من كل عام وهو نفسه تاريخ انتهاء السنة المالية ، ويسدد قرض السندات دفعة واحدة بعد ٥ سنوات ، فإن نصيب كل سنة من العلاوة (قسط إهلاك العلاوة) يتم حسابه كما يلى :

نصيب السنة من علاوة إصدار السندات

$$= 100000 \div 5 = 20000 \text{ جنية}$$



أما إذا اختلفت السنة المالية للشركة عن سنة القرض
تكون استفادة كل سنة مالية أيضاً متساوية مع مراعاة
ما يلى :

- أن نصيب السنة الأولى للقرض يجب أن يتناسب مع
المدة من تاريخ الإصدار حتى نهاية هذه السنة.
- أن نصيب السنة الأخيرة للقرض يجب أن يتناسب مع
المدة من بداية هذه السنة حتى تاريخ رد القرض.
- أن نصيب السنوات الوسطى (الواقعة بين السنة
الأولى والسنة الأخيرة) عبارة عن نصيب السنة من
العلاوة عنة سنة كاملة.



فإذا كان قرض السندات مليون جنية تم إصدارها في ١ / ٤ / ٢٠١٤ بعلاوة إصدار قدرها ١٠٠٠٠٠ جنية ، وتسدد الفائدة في ١ / ٤ من كل عام ، وتنتهي السنة المالية لشركة في ٣١ / ١٢ من كل عام ، ويسدد قرض السندات دفعة واحدة بعد ٥ سنوات ، فإن نصيب كل سنة من العلاوة (قسط إهلاك العلاوة) يتم حسابه كما يلي :

- نصيب عام ٢٠١٤ (السنة الأولى) من علاوة إصدار السندات

$$= (١٠٠٠٠٠ \div ٥) \times ٩ / ١٢ = ١٥٠٠٠ \text{ جنية}$$

- نصيب السنوات من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨ من علاوة إصدار السندات

$$= ١٠٠٠٠٠ \div ٥ = ٢٠٠٠٠$$

- نصيب عام ٢٠١٩ (السنة الأخيرة) من علاوة إصدار السندات

$$= (١٠٠٠٠٠ \div ٥) \times ٣ / ١٢ = ٥٠٠٠ \text{ جنية}$$



الطريقة الثانية: رد السندات على دفعات خلال عمر السندات.

فى هذه الحالة يتم توزيع العلاوة على سنوات عمر السندات بنسب مختلفة على أساس قيمة القرض المتبقى دون سداد خلال كل فترة ، مع مراعاة مدى اتفاق سداد القرض مع السنة المالية أم اختلافها وذلك كما يلى :

الحالة الأولى : اتفاق تاريخ القرض مع تاريخ نهاية السنة المالية.

فإذا كان قرض السندات مليون جنية تم إصدارها فى ١ / ١ / ٢٠١٥ بعلاوة إصدار قدرها ١٢٠٠٠٠ جنية ، ويسدد قرض السندات على أقساط متساوية لمدة ٥ سنوات فى ٣١ / ١٢ / من كل عام ، وهو نفسه تاريخ انتهاء السنة المالية .

$$\text{- القسط السنوى لسداد القرض} = ١٠٠٠٠٠٠ \div ٥$$

$$= ٢٠٠٠٠٠ \text{ جنية}$$



فى هذه الحالة يتم تحديد قيمة القرض خلال كل سنة من خلال طرح الأقساط التى تم سدادها كما يلى :

- قيمة القرض خلال عام ٢٠١٥ = ١٠٠٠٠٠٠ جنية

- قيمة القرض خلال عام ٢٠١٦ = ١٠٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠

= ٨٠٠٠٠٠ جنية

- قيمة القرض خلال عام ٢٠١٧ = ٨٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠

= ٦٠٠٠٠٠ جنية

- قيمة القرض خلال عام ٢٠١٨ = ٦٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠

= ٤٠٠٠٠٠ جنية

- قيمة القرض خلال عام ٢٠١٩ = ٤٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠

= ٢٠٠٠٠٠ جنية

وعلى ذلك يكون نصيب كل سنة من العلاوة توزع بالنسب التالية وهى نسب القرض خلال كل سنة (١٠ : ٨ : ٦ : ٤ : ٢) ، ويتم تحديد نصيب كل سنة من العلاوة كما يلى :

- مجموع الأجزاء (النسب) = ١٠ + ٨ + ٦ + ٤ + ٢ = ٣٠

وعلى ذلك يكون نصيب كل سنة من العلاوة توزع بالنسب التالية وهى نسب القرض خلال كل سنة (١٠ : ٨ : ٦ : ٤ : ٢) ، ويتم تحديد نصيب كل سنة من العلاوة كما يلى :

- مجموع الأجزاء (النسب) = $١٠ + ٨ + ٦ + ٤ + ٢ = ٣٠$

- نصيب سنة ٢٠١٥ = $١٢٠٠٠٠ \times ٣٠/١٠ = ٣٠٠٠٠$ جنية

- نصيب سنة ٢٠١٦ = $١٢٠٠٠٠ \times ٣٠/٨ = ٤٥٠٠٠$ جنية

- نصيب سنة ٢٠١٧ = $١٢٠٠٠٠ \times ٣٠/٦ = ٦٠٠٠٠$ جنية

- نصيب سنة ٢٠١٨ = $١٢٠٠٠٠ \times ٣٠/٤ = ٩٠٠٠٠$ جنية

- نصيب سنة ٢٠١٩ = $١٢٠٠٠٠ \times ٣٠/٢ = ١٨٠٠٠٠$ جنية



الحالة الثانية: عدم اتفاق تاريخ القرض مع تاريخ نهاية السنة المالية.

فإذا كان قرض السندات مليون جنية تم إصدارها في ١ / ٤ / ٢٠١٥ بعلاوة إصدار قدرها ١٢٠٠٠٠ جنية ، ويسدد قرض السندات على أقساط متساوية لمدة ٥ سنوات في ١ / ٤ من كل عام ، مع العلم بأن السنة المالية للشركة تنتهى في ٣١ / ١٢ من كل عام .

فى هذه الحالة يتم تحديد قيمة القرض التى استفادت بها كل سنة من سنوات القرض مرجحة بالمدة وذلك كما يلى :

- القرض خلال عام ٢٠١٥ :

عبارة عن ١٠٠٠٠٠٠ جنية لمدة ٩ شهور

$$= ١٠٠٠٠٠٠ \times ١٢/٩ = ٧٥٠٠٠٠ جنية$$

- القرض خلال عام ٢٠١٦ :

عبارة عن ١٠٠٠٠٠٠ جنية لمدة ٣ شهور ، ٨٠٠٠٠٠٠ لمدة ٩ شهور

$$= ١٠٠٠٠٠٠ \times ١٢/٣ + ٨٠٠٠٠٠٠ \times ١٢/٩ =$$

$$= ٢٥٠٠٠٠ + ٦٠٠٠٠٠ = ٨٥٠٠٠٠ جنية$$



- القرض خلال عام ٢٠١٧ :

عبارة عن ٨٠٠٠٠٠ جنية لمدة ٣ شهور ، ٦٠٠٠٠٠ لمدة ٩ شهور

$$= ١٢/٩ \times ٦٠٠٠٠٠ + ١٢/٣ \times ٨٠٠٠٠٠$$

$$= ٢٠٠٠٠٠ + ٤٥٠٠٠٠ = ٦٥٠٠٠٠ جنية$$

- القرض خلال عام ٢٠١٨ :

عبارة عن ٦٠٠٠٠٠ جنية لمدة ٣ شهور ، ٤٠٠٠٠٠ لمدة ٩ شهور

$$= ١٢/٩ \times ٤٠٠٠٠٠ + ١٢/٣ \times ٦٠٠٠٠٠$$

$$= ١٥٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠ = ٤٥٠٠٠٠ جنية$$

- القرض خلال عام ٢٠١٩ :

عبارة عن ٤٠٠٠٠٠ جنية لمدة ٣ شهور ، ٢٠٠٠٠٠ لمدة ٩ شهور

$$= ١٢/٩ \times ٢٠٠٠٠٠ + ١٢/٣ \times ٤٠٠٠٠٠$$

$$= ١٠٠٠٠٠ + ١٥٠٠٠٠ = ٢٥٠٠٠٠ جنية$$

- القرض خلال عام ٢٠٢٠ :

عبارة عن ٢٠٠٠٠٠ جنية لمدة ٣ شهور

$$= ١٢/٣ \times ٢٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ جنية$$



- وعلى ذلك تكون مجموع الأجزاء التي توزع على أساسها علاوة الإصدار يساوى :

$$٥٠٠٠٠ + ٢٥٠٠٠٠ + ٤٥٠٠٠٠ + ٦٥٠٠٠٠ + ٨٥٠٠٠٠ + ٧٥٠٠٠٠ =$$

$$= ٣٠٠٠٠٠٠ \text{ جنية}$$

- ويكون نصيب كل سنة من سنوات القرض من علاوة الإصدار كما يلى :

$$\text{- نصيب سنة ٢٠١٥} = ١٢٠٠٠٠ \times ٣٠٠٠٠٠٠ / ٧٥٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠ \text{ جنية}$$

$$\text{- نصيب سنة ٢٠١٦} = ١٢٠٠٠٠ \times ٣٠٠٠٠٠٠ / ٨٥٠٠٠٠ = ٣٤٠٠٠ \text{ جنية}$$

$$\text{- نصيب سنة ٢٠١٧} = ١٢٠٠٠٠ \times ٣٠٠٠٠٠٠ / ٦٥٠٠٠٠ = ٢٦٠٠٠ \text{ جنية}$$

$$\text{- نصيب سنة ٢٠١٨} = ١٢٠٠٠٠ \times ٣٠٠٠٠٠٠ / ٤٥٠٠٠٠ = ١٨٠٠٠ \text{ جنية}$$

$$\text{- نصيب سنة ٢٠١٩} = ١٢٠٠٠٠ \times ٣٠٠٠٠٠٠ / ٢٥٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠ \text{ جنية}$$

$$\text{- نصيب سنة ٢٠٢٠} = ١٢٠٠٠٠ \times ٣٠٠٠٠٠٠ / ٥٠٠٠٠ = ٢٠٠٠ \text{ جنية}$$



ولا يختلف خصم رد السندات عن علاوة إصدارها في طبيعته حيث ترد السندات بهذا الخصم لأن سعر فائدتها أعلى من سعر فائدة الاستثمارات المشابهة في السوق لذلك فإنه يوزع على سنوات القرض حسب درجة استفادة كل منها من هذا القرض ، ويجرى القيد التالى فى نهاية كل سنة :

من حـ/ خصم رد السندات	xxx
إلى حـ/ الأرباح والخسائر	xxx

وهو بهذا الشكل يظهر فى حساب الأرباح والخسائر فى الجانب الدائن على أن يظهر فائدة السندات بكامل قيمتها فى الجانب المدين من الحساب.



ويلاحظ أن هذا الخصم يزداد سنوياً في حالة سداد السندات دفعة واحدة (على عكس العلاوة التي تتناقص) وهو يظهر بقائمة المركز المالى مطروحاً من قرض السندات حيث يمثل الفرق قيمة الالتزام الحقيقى.

أثر خصم رد السندات على قائمة المركز المالى

التزامات طويلة الاجل			
قرض السندات	xxxxx		
(..... سند ...% بقيمة اسمية للسند جنية)			
يطرح : خصم رد السندات	(xxx)		
	xxxxx		



شكرا على حسن المتابعة
مع خالص تمنياتي بالتوفيق
د.السيد القرنشاوى

